

## مرسوم رقم 2.04.752 صادر في 6 ذي الحجة 1425 (17 يناير 2005) يتعلق بتحديد شروط التعيين وأجرة كل من رئيس الديوان والمكلفين بمهمة لدى رئيس مجلس العمالة أو الإقليم.

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم مجالس العمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.269 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) ولاسيما المادة 39 منه؛

وعلى القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.84 الصادر في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997)؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.76.584 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية وهيئاتها، كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.76.576 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) بسن نظام لمحاسبة الجماعات المحلية وهيئاتها، كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.00.1043 الصادر في 21 من جمادى الأولى 1421 (22 أغسطس 2000) بتحديد شروط التعيين وأجرة الكاتب العام والمكلفين بالدراسات والمكلفين بمهمة بالمجلس الجهوي؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 24 من ذي القعدة 1425 (6 يناير 2005)،

رسم ما يلي:

### المادة الأولى

تحدد شروط تعيين رئيس الديوان لدى مجلس العمالة أو الإقليم وكذا أجرته وفق نفس الشروط المطبقة على المكلفين بالدراسات لدى المجلس الجهوي، طبقا لمقتضيات المادة 2 من المرسوم رقم 2.00.1043 بتاريخ 21 من جمادى الأولى 1421 (22 أغسطس 2000) بتحديد شروط التعيين وأجرة الكاتب العام والمكلفين بالدراسات والمكلفين بمهمة بالمجلس الجهوي.

### المادة الثانية

يتم التعيين في منصب مكلف بمهمة لدى مجلس العمالة أو الإقليم وتحدد أجرته وفق نفس الشروط المتعلقة بالمكلفين بمهمة لدى المجلس الجهوي، طبقا لمقتضيات المادة 3 من المرسوم رقم

2.00.1043 السالف الذكر، وذلك في حدود عدد المناصب المالية المفتوحة في هذا الصدد بميزانية كل عمالة أو إقليم.

### المادة الثالثة

يسند إلى وزير الداخلية ووزير المالية والخصوصية والوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة، كل واحد منهم فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي يجري العمل به ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 ذي الحجة 1425 (17 يناير 2005).

الإمضاء: ادريس جطو.

وقعه بالعطف: وزير الداخلية، الإمضاء: المصطفى ساهل.

وزير المالية والخصوصية، الإمضاء: فتح الله ولعلو.

الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة، الإمضاء: محمد بوسعيد.